

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أبو سعيد البراذعي وكتابه «تهذيب المدونة»

د. البشير البوزيدي

إن في تاريخ الفكر الإنساني كتباً في كل علم وفن تعتبر علامات بارزة لا بدّ للباحث من التوقف عندها والرجوع إليها وذلك بفضل ما تفردت به تلك الكتب من إبداع وإضافات أو ما تميزت به من منهجية ودقة،

وقد كان كتاب أبي سعيد البراذعي «تهذيب المدونة» من هذه الكتب المميزة في مدونات فقه المذهب المالكي. وحسبنا شهادة المؤرخ الشهير ابن خلدون الذي يقول في مقدمته «إنّ شيوخ العلم اعتمدوه وأخذوا به حتى بعد ظهور كتاب جامع الأمهات لعمر بن الحجاج⁽¹⁾. . . فهم مع ذلك يتعاهدون كتاب التهذيب»⁽²⁾.

وإني في هذه المداخلة أرجو أن أجلو بعض الغموض الذي أحاط بترجمة أبي سعيد البراذعي وكذلك أطمع في تقديم صورة متكاملة عن مصنفه «تهذيب المدونة» الذي لا يمكن لأي دارس للفقه المالكي أن يتغافل عنه أو يغض من شأنه وقد قسمت مداخلتي هذه إلى قسمين: القسم الأول تناول ترجمة أبي سعيد البراذعي. أمّا القسم الثاني فقدّم فيه «كتاب تهذيب المدونة».

(1) انظر ترجمته في بغية الوعاة 323.

(2) المقدمة: 450 المطبعة التجارية مصر.

اسمه نسبة كنيته :

أبو القاسم خلف بن أبي القاسم الأسدي كما ترجم له القاضي عياض في المدارك والأزدي في بعض التراجم المتأخرة⁽¹⁾ واسم شهرته لا يخلو من اضطراب أيضاً فالقاضي عياض يقول «المعروف بالبراذعي» بذال⁽²⁾.

ويكنى «بأبي القاسم»⁽³⁾ ولكن كنيته التي غلبت عليه هي: أبو سعيد⁽⁴⁾ وهي الكنية التي غلبت عليه قال الدباغ «وفي زماننا غلبت كنيته بأبي سعيد، فإذا أريد النقل عنه بكنيته يقال: وظاهر كلام أبي سعيد البراذعي يقتضي كذا»⁽⁵⁾.

ولادته :

لم أعر فيما أطلعت عليه من مصادر تاريخاً مجدداً لسنة ولادة البراذعي ولا أخباراً توضح أطوار حياته الألى ولا تعريفاً بمنبته وأسرته، على أنه يمكن أن نفترض تاريخاً تقريبياً لولادته اعتماداً على قرائن مباشرة وأخرى غير مباشرة استقيتها من ترجمة شيخه الشهير «عبدالله بن أبي زيد القيرواني» (310 - 386 هـ)⁽⁶⁾ واستناداً إلى تاريخ تأليف كتاب «التهذيب» حيث نصّ البراذعي في مقدمة كتابه أن تأليفه تمّ سنة 372 هـ⁽⁷⁾.

أي أنّ البراذعي لم بد أن يكون قد تجاوز مرحلة الدراسة في هذا

(1) انظر مثلاً معالم الإيمان 184/3، شجرة النور الزكية: 105 والأزدي نسبة إلى أزد بن الغوث فهو عربي النسب.

(2) عياض: ترتيب المدارك 708/3 ط بيروت.

(3) عياض: ترتيب المدارك: 256/7 ط: المغرب.

(4) المصدر السابق: 708/3 ط بيروت.

(5) معالم الإيمان: 146/3: البراذعي نسبة إلى البرذعة: قال ابن منظور في لسان العرب البرذعة: المجلس الذي يلقي تحت الرجل بالذال والذال.

(6) المدارك: 4/492.

(7) التهذيب محط عدد 6942 (9/1) المكتبة الوطنية. تونس.

التاريخ ولا أقل من أن يكون عمره في عتبة الثلاثين آنذاك .

آنذاك فيكون تاريخ ولادته في حدود منتصف القرن الرابع هجري وهذا التاريخ يتوافق مع مدة التلمذة على ابن أبي زيد وبين السن المنطقي للتدريس حيث أثبتت المصادر أن أبا سعيد تتلمذ عليه، كما أن التاريخ الذي افترضاه لولادة البراذعي يتلاءم مع السن التي تأهل فيها للتأليف . إذن يمكن الاطمئنان إلى أن تاريخ مولد البراذعي كان فيه حدود منتصف القرن الرابع للهجرة .

أما مكان ولادته فإن المصادر لم تضبطه ولكن المرجح والمفهوم من سياق ترجمته أن ولادته كانت بالقيروان .

نشأته :

والمصادر لا تتناول بالحديث فترة نشأة البراذعي ولكن المرجح أن نشأته لم تكن لتختلف عن أقرانه من أطفال القيروان في منتصف القرن الرابع . ولا بد أن يكون البراذعي قد اجتاز مراحل التعليم التي يجتازها أبناء بلده : مرحلة الكتاب أعقبتها الدراسة على كبار الشيوخ وأتاحت له ألمعيته وذكاؤه التصدي للتدريس والتأليف الذين جلبا له الشهرة وذيوخ الصيت .

مشاهير شيوخه :

كانت القيروان على عهد أبي سعيد مدينة مزدهرة في مختلف مجالات الحياة وخاصة في الناحية الفكرية⁽¹⁾ ومن أشهر أعلام الشيوخ الذين تتلمذ عليهم البراذعي الشيخ : أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني : الذي كان له الأثر الحاسم في الانتصار النهائي للمالكية الإفريقية وصاحب كتاب «الرسالة في الفقه المالكي» التي لاقت نجاحاً باهراً شرقاً وغرباً ووضعت عليها عشرات الشروح ، ولكن تظهر سعة إطلاع الشيخ وإمامته في الفقيه

(1) راجع حول هذا الموضوع : بلاد البرر الشرقية تحت حكم الرييين خاصة الفصول

R.HEDI IDRIS: La Berbérie Orientale sous les الثقافة والفكرية

Zirides Xe-XIIe Siècle. Paris 1962.

المالكي بصورة خاصة في كتابه «النوادر والزيادات على المدونة» الذي بعد ثروة نفيسة في الفقه المالكي⁽¹⁾ إن تأثير ابن أبي زيد العلمي والأخلاقي جعلته يحمل عن جدارة لقب «مالك الصغير»⁽²⁾ ولقد كان لجهوده في جمع شمل المالكية توجيهاً، وتنظيماً وتأصيلاً الفضل في دخول الفقه المالكي بإفريقية عصره الذهبي وانتصاره الحاسم على سائر المذاهب الأخرى والشهادة التي نقرأها في كتاب المدارك تكتشف لنا أسباب مجد الشيخ ابن أبي زيد قال عياض: «كان أبو محمد إمام المالكية في عصره وقودتهم وجامع مذهب مالك وشارح أقوالهم، وكان واسع العلم كثير الحفظ والرواية وكتبه تشهد له بذلك. فصيح القلم ذا بيان ومعرفة بما يقوله. ذابا عن مذهب مالك قائماً بالحجة عليه بصيراً بالردّ على أهل الأهواء، يقول الشعر ويجيده ويجمع إلى ذلك صلاحاً تاماً وعفة وورعاً وحاز رئاسة الدين والدنيا وإليه كانت الرحلة في الأقطار»⁽³⁾.

ومن أبرز شيوخ أبي سعيد البراذعي أيضاً الشيخ أبو الحسن القابسي على بن محمد بن خلف المعافري الشهير بالقابسي (324 - 403 هـ)⁽⁴⁾ إمام المالكية بعد وفاة الشيخ ابن أبي زيد. والمترجمون للقابسي يعجبون ويشيدون بدقة معلوماته، فهو رجل وهب حياته للعلم فهو فقيه ومقرئ ومتكلم ومحدث عرفت عنه رواية لحديث البخاري اشتهرت باسم «رواية القابسي».

وللقابسي تأليف عديدة منها كتاب «الممهد» الذي بلغ فيه إلى ستين جزء وتوفي قبل أن يتمّه، والكتاب محبوب على أبواب الفقه جمع فيه بين الحديث والنثر والفقه وله أيضاً كتاب «المنبه للفتن» ورسالة في الاعتقادات وأخرى في الذكر والدعاء. والرسالة المفصلة للآداب المعلمين

(1) توجد منه نسخ مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس منها عدد: 5728.

(2) الشيرازي: طبقات الفقهاء: 160.

(3) المدارك: 4/492 ط بيروت.

(4) المدارك: 6/215 ط المغرب.

والمتعلمين⁽¹⁾.

وتخرج على يد القابسي تلاميذ كثيرون اشتهر منهم حوالي مائة وعشرون تلميذاً منهم: البرازعي وأبو بكر أحمد الخولاني (م 432 هـ)⁽²⁾ أبو عمران الفاسي (م 430)⁽³⁾ ومن شيوخ البرازعي أيضاً:

أبو بكر هبة الله بن محمد بن أبي عقبة التميمي المتوفي سنة 369⁽⁴⁾ من فقهاء القيروان ومتكلميها وعلمائها العاملين وعنه أخذ الناس المدونة التي رواها بدوره عن جبلة بن محمود المتوفي 299 هـ الذي تلقاها مباشرة عن سحنون.

وعلى أية حال فإن لم يترك لنا البرازعي ومترجموه ثبناً باسم شيوخه فإننا نستطيع معرفتهم - على سبيل الظن طبعاً - وذلك بالبحث عن فقهاء القيروان الأحياء وقت تلمذ البرازعي وهي مدة لا يمكن حصرها بالتدقيق ولكن يمكن القول بأنها تمتد إلى بعيد العقد الثاني من الحياة الإنسان.

وظائفه:

تذكر بعض الروايات أن البرازعي اشتغل زمناً بالقيروان في مصنع البرازعي وأن طلبة العلم كانوا يتوافدون عليه في مقر عمله ومن المؤكد أن أبا سعيد تصدى للتدريس وتخرج على يديه الكثير من التلاميذ⁽⁵⁾ وإن لم تصرح بذلك المصادر مباشرة ولكن بعض الإشارات تجعلنا نجزم بذلك فالقاضي عياض بعد أن عدّد تأليف البرازعي ذكر أن منها كتاب تهذيب مسائل المدونة فقال في معرض التعريف به: هو على صفة اختصار أبي محمد وزياداته

(1) راجع بقية أسماء مصنفاته في العام 170/3.

(2) انظر ترجمته في طبقات الفقهاء، المدارك: 528/4.

(3) انظر الشيرازي 161 المدارك 702/3.

(4) المدارك 702/4.

(5) المصدر السابق 634/4 منهج: أبو بكر أحمد بن أبي زيد القيرواني الذي ولاه المعز بن باديس قضاء القيروان سنة 435 هـ وأبو بكر هذا من رواة التهذيب.

ولأجل ذلك قصده بعض الطلبة ليسمعه منه فلمّا أتمّ الصدر أغلق كتابه وقال :
قد سمعت الباقي على أبي محمد وهل زدت فيه غير هذا الصدر⁽¹⁾.

فهذه الحادثة تدلّ على أنّ أبا سعيد تصدّى للتدريس ومما يقوي هذا
الاستنتاج ما ذكره بعض المترجمين له أنه كان ينشد من يقصده من الطلبة
البيت المشهور: (البسيط)

فخذ بعلمي ولا تنظر إلى عملي كل شمار وخل العود للنار

فسياق الكلام المتقدم يقتضي أن البراذعي كان مقصد طلبة العلم وإن
لم تحصل له رئاسة في القيروان فقد نال حضوة ومكانة في صقلية⁽²⁾ حيث
أقبل الطلبة بعدد وافر على الوافد القيرواني وربما، أدب أبناء الأسرة الحاكمة
ولا نستبعد أن يكون أبا سعيد قد تولّى القضاء أو الكتابة أو شغل منصباً إدارياً
هاماً في الإمارة والذي يحملنا على هذا الافتراض ما ذكره مترجموه أنه
خرج إلى صقلية وقصد أميرها فحصلت له مكانة⁽³⁾.

والثابت أنه ألف يصولية الكتب قال عياض : عندها ألف كتبه المذكورة
منها كتاب التهذيب وكانت يصولية في منتصف العقد الثامن من القرن الرابع
تزخر بالأدباء والعلماء .

صفاته وأخلاقه :

لم تتوفر لنا معلومات كافية تمكّننا من تصوير واضح لصفات البراذعي
وأخلاقه فكل ما وصل إلينا نبذاً وجيزة أوردتها مترجموه تتيح لنا تحسس
شخصية الرجل إلى حدّ ما . ولعلّ أبرز ما يميز شخصية البراذعي استقلالها
وجرأتها منذ أيام الصبا يتضح ذلك من خلال مواقفه مع شيخه ابن أبي زيد
حيث كان يعترض عليه وينبه على أوهامه ويزري ببعض كلامه⁽⁴⁾.

(1) المدارك : 708/3 ط بيروت .

(2) فتحت في عهد زيادة الله الأغلبى انظر المؤنس في أخبار إفريقية وتونس .

(3) المدارك 707/3 .

(4) المدارك 709/3 ط بيروت .

وهذا السلوك وإن كان غير محمود بين تلميذ وأستاذه ولكنه يدل على استقلالية في التفكير وجراًة في التعبير.

وقد اتهم البرازعي بمحاباة الحكام العبيدين، وإنه من الخطورة بمكان الأخذ بالظنة في هذا الشأن، والقول بتشيع البرازعي لمجرد ما أشيع من أنه وجد مكتوباً بخطه على أحد الكتب تقريراً لبعض بني عبيد متمثلاً بالبيت الشعري المشهور.

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البناء وإن وعدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا⁽¹⁾

أو لما ذكر أنه كانت تأتيه هدايا العبيدين⁽²⁾ فمن الصعب الحكم بتشيع البرازعي من أجل ما ذكر والقول بأن أبا سعيد كان في خدمة العبيدين من غير التقيد بمذهب معين أو مع إخفاء سنيته لكن هذا الموقف لا يتماشى مع ما عرف عنه من استقلالية وجراًة منذ حادثته فهل يرضى يعد نضجه واكتمال مداركه بأن يكون المنافق المتملق، ومتى كان النفاق والتملق مبعثاً للاحترام والإجلال.

بقي أن ننظر ما إذا كان البرازعي في صف الشيعة أم مع أهل السنة؟ الذي نرجحه أن الشيخ كان متساهلاً في التعامل مع الشيعة دون أن يمس ذلك في شيء من سنيته دليلنا على ذلك ما ذكره صاحب «معالم الإيمان» أن البرازعي لما أتم اختصاره للمدونة أتى به إلى الشيخ عبدالله بن أبي زيد القيرواني فأمر هذا الأخير بحرقه أو محوه لما أشيع عن البرازعي من تعامل مع بني عبيد ولكن أبا سعيد رجع إليه مرة أخرى وقدم إليه الكتاب فتركه أبو محمد ولم يعرض له وإن هذا الموقف المتسامح من الشيخ ابن أبي زيد وهو إمام المالكية في عصره ورأس الفقهاء يدل على نقاوة سنية البرازعي وخلو إنتاجه الفكري من كل زيغ مذهبي. ومما يعزز هذا الرأي أن الشيعة بعد انقلاب الأمر عليهم سنة 407 هـ خضدت شوكتهم ونكل بأتباعهم ولم يورد لنا

(1) الحطينة: الديوان 30.

(2) معالم 148:3.

التاريخ أن مكروهاً أصاب البراذعي. إذن يمكن الاطمئنان إلى أن البراذعي كان سنياً مالِكياً رغم بعض الأقاويل التي قدحت في بعض مواقفه الاجتماعية.

وفاته:

مصادر ترجمة البراذعي لا تمكننا من تحديد سنة وفاته ولا مكانها قال عياض: لم يبلغني وقت وفاته⁽¹⁾ وكذلك المترجمون المتأخرون لم يعينوا تاريخ وفاته فصاحب هدية العارفين ينص دون ذكر مستند أن وفاته كانت في حدود سنة 400 هـ⁽²⁾ وفي معجم المؤلفين أنه كان حياً سنة 430 هـ⁽³⁾ والذي نرجحه أن وفاة البراذعي كانت سنة 438 هـ اعتماداً على ما وقفت عليه مكتوباً بظهر أول ورقة من مخطوط «كتاب التهذيب» بخزانة القرويين⁽⁴⁾ ونصه مؤلفه البراذعي مات بالقيروان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة بعد موت أبي محمد بن أبي زيد القيرواني باثنين وخمسين عاماً.

إن هذه الرواية وما تضمنته من تفصيل وتدقيق تجعلنا نطمئن إليها - دون الجزم بصحتها - خاصة وأن هناك رواية أخرى تقويها وهي رواية صاحب «معالم الإيمان» الذي ذكر أن شيخه أبا الفضل إذا زار بهم جبانة الشيخ أبا الحسن القابسي يقف عند قبرين عند رأس كل واحد منهما لوح فيه كتب لا يجاز - لا يقرأ - قبلة الشيخ «أبي داود الرهداني» ويذكر أن قبراً منهما هو قبر أبي سعيد البراذعي ويدعو عندهما كغيرهما. وأنه لما لفت انتباه شيخه إلى أن سياق كلام عياض يقتضي أن الغالب على الظن أنه مات بصقلية أجابه بأن ذلك ليس على وجه التحقيق ولعله رجع إلى القيروان ولو زائراً ومات بها⁽⁵⁾ والراجع أن

(1) الخشيني طبقات: 223.

(2) المدارك 709/3.

(3) رضا كحالة معجم المؤلفين 407/4.

(4) مخطوط عدد 320.

(5) معالم: 149/3.

وفاة البراذعي كانت بالقيروان استناداً إلى ما ذكر سابقاً وإلى ظروف تاريخية عاشتها صقلية حيث دخلت بعد الأمير أبا القاسم الكلبي الذي استشهد سنة 372 وبعده دخلت صقلية عهداً من الاضطراب والفتن بسبب جور الحكام وهجمات الإفرنج وهذا الاضطراب ما كان ليشجع البراذعي على البقاء بصقلية ولا بد أنه عجل بالرجوع إلى القيروان التي عرفت عهداً من الاستقرار والازدهار وبلغت فيه الدولة الصنهاجية ذروة الحضارة⁽¹⁾.

فهذه الأسباب ترجح أن البراذعي رجع إلى مسقط رأسه بعد رحلته إلى صقلية ومما يقوي ذلك أيضاً ما ذكره صاحب «معالم الإيمان» إذ نقل أن أبا سعيد لما حضر جنازة الشيخ ابن أبي زيد القيرواني أو بلغه نبأ وفاته قال له بعض أصحابه: مات لك ابن أبي زيد - يشير إلى راحته منه - فقال: هيهات...⁽²⁾.

وحادثة أخرى نستروح منها البراذعي كان موجوداً بالقيروان بعد تأليف كتبه وقبل وفاة الشيخ ابن أبي زيد. إذ نقل الدباغ عن شيخه «البرزلي» أن البراذعي لما ألف كتابه «اختصار المدونة» أتى به إلى الشيخ أبي محمد فأمر بحرقه أو محوه فمضى أبو سعيد وعأوده وأتى به إليه وأنشده: (البسيط)
خذ العلوم ولا تعباً بقائلها واقصد بذلك وجه الخالق الباري
أصل الرواية كالأشجار مثمرة أجن الثمار وخل العود للنار⁽³⁾

فهذه الرواية إن صحت ولا مانع من ذلك تدل دلالة قطعية على عودة البراذعي من صقلية بعد أن ألف بها كتبه واستقراره بالقيروان.

والحاصل أنه يمكننا القول دون جزم أن أبا سعيد البراذعي مات ودفن بالقيروان سنة 438 هـ 1046 م. وعسى أن تكشف الأيام عن وثائق تفيدنا علم اليقين.

(1) المؤنس: 887.

(2) البيان المغرب 1/406.

(3) معالم: 3/148.

آثار البراذعي العلمية :

- 1 - اختصار الواضحة: أصل الكتاب لعبد الملك بن حبيب الأندلسي (م 222).
- 2 - كتاب الشرح والإتمامات لمسائل المدونة: أثبت فيه كلام الشيوخ المتأخرين.
- 3 - كتاب تهذيب المدونة هو الكتاب الذي اشتهر به البراذعي.
- 4 - التمهيد لمسائل المدونة على صفة اختصار ابن أبي زيد وزياداته.

كما نسب إليه تأليف كتاب في تصحيح نسب بني عبيد للدلالة على أحقيتهم في الإمامة⁽¹⁾ وهذه الكتب ذكرها القاضي عياض: في المدارك ولم يصف لها المتأخرون عناوين أخرى والموجود منها لحد هذا التاريخ هو كتابه «تهذيب المدونة» لا غير.

التعريف كتاب التهذيب:

أصل الكتاب: كتاب «التهذيب»⁽²⁾ هو اختصار لمدونة سحنون (م 240 هـ)⁽³⁾ التي هي مزيج من آراء مالك المروية عنه أو التي خرجت على أصوله وبعض آراء أصحابه وبعض الأحاديث والآثار الواردة ضمن أبوابها الفقهية.

وتعتبر المدونة قاعدة للمذهب الذي اختاره المغاربة واعتبرت أيضاً أصلاً للعلم المالكي مثلما ذكر ابن رشد وأن كل ما عداها معتمد عليها ونالت

(1) وهم السيد محمد محفوظ في كتابه المؤلفين التونسيين فنسبه إليه وهذا أمر لم يثبت ومن الملاحظ أن البراذعي لم يكن معاصراً بحكم العبيديين بل عاصر الصنهاجيين فما نفعه في تصحيح نسب العبيديين؟

(2) سمي بذلك لتخليصه وتصفيته: انظر شرح ابن ناجي على «التهذيب» مخطوط بالمكتبة الوطنية تونس 2/أ عدد 5233.

(3) انظر ترجمته في المدارك 2/585. رياض النفوس 245 الديباج المذهب: 160.

منذ وضعها قبولاً وانتشاراً حتى أنه «إذا أطلق لفظ الكتاب فإنما يريدونها» وهي عند أهل الحساب وموضعها موضع أم القرآن من الصلاة تجزي من غيرها ولا يجزي غيرها عنها⁽¹⁾ وقد أقبل العلماء على الشرح المدونة وتلخيصها والتعليق عليها وكان ممن اختصرها ابن أبي زيد القيرواني ويظهر أن ابن أبي زيد اختصرها وزاد فيها بعض الزيادة.

طريقة البرازعي في اختصاره:

ذكر القاضي عياض أن البرازعي اتبع في تأليف التهذيب طريقة ابن أبي زيد في اختصاره للمدونة إلا أنه أسقط زياداته، وردّ عياض ما انتقده عبد الحق الصقلي (م 466)⁽²⁾ الذي عاب على أبي سعيد عدم التقيد بألفاظ المدونة مما تسبب أحياناً في تحويل الكلمات عن معناها الأصلي قال عياض: «إن البرازعي ما أدخل ما أخذ عليه فيه إلا كما نقله أبو محمود بن أبي زيد⁽³⁾. إلا أن قول القاضي عياض هذا تعقبه صاحب «معالم الإيمان» مشيراً إلى أن البرازعي في مقدمة كتابه التهذيب يقول: وصححت ذلك على روايتي عن أبي بكر عن عقبة عن جبلة عن سحنون فيفهم من كلامه أنه مؤلف مستقل وليست له تبعية لابن أبي زيد⁽⁴⁾.

أسلوبه:

في القرن الثالث دخل الفقه طوراً جديداً اصطلاح على تسميته بطور التطبيق إذ أقبل الفقهاء على كتب السلف يدونونها ويراجعون أصولها ويشرحون متونها فظهرت كتب النوازل والفتاوى والتهذيب والمختصرات والشروح.

وكتاب «التهذيب» التزم فيه البرازعي أسلوباً خاصاً نصّ عليه في

(1) المقدمات الممهّدات لابن رشد: 15.

(2) انظر ترجمته في الديباج المذهب: 274.

(3) المدارك: 708/3.

(4) معالم الإيمان: 185/3.

المقدمة قوامه الإيجاز والاختصار لكنه تحاشى الاختصار المخل فلم يكن مختصره من تلك المختصرات التي عاب عليها ابن خلدون صعوبة ألفاظها مما يستوجب جهداً في فهمها وربما لا يحصل مع ذلك تمام الفهم فكانت النتيجة أنهم «أركبوا المتعلمين صعباً حيث قصدوا تسهيل الحفظ عليهم»⁽¹⁾.

ويظهر حسن أسلوب البراذعي عند مقارنته بأسلوب مدونة سحنون التي هي أصل كتاب التهذيب وإلى هذا يشير الدباغ قائلاً: ومن ينظر مدونة سحنون الذي هو اختصارها يعلم فضيلة البراذعي في اختصاره⁽²⁾ ونسوق فيما يلي نصاً من المدونة من كتاب الصلاة ونردفه بنص من التهذيب حتى يتبين لنا أسلوب البراذعي وطريقته في تهذيبه.

ورد في المدونة في باب: (الإمام يصلي بالناس قاعداً) قال: ومن نزل به شيء وهو أمام، حتى صار لا يستطيع أن يصلي بهم إلا قاعداً فليستخلف غيره يصلي بالقوم ويرجع هو إلى الصف، فيصلّي بصلاة الإمام، قال: وسألنا مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلي جالساً، ويصلي بصلاته ناس؟ قال: لا ينبغي أن يفعل ذلك عن علي عن سفیان عن جابر بن يزيد عن الشعبي أن رسول الله ﷺ قال: ولا يؤم الرجل القوم جالساً⁽³⁾.

واختصر البراذعي النص أعلاه بقوله: ولا يؤم أحد جالساً في فريضة ولا في النافلة، وإذا ناب الإمام ما منعه القيام استخلف من يصلي بالقوم ويرجع هو إلى الصف فليصل بصلاة الإمام⁽⁴⁾.

إن اختصار العبارات كان كبيراً لكن دون إخلال بالمعنى ولو أن البراذعي قد أضاف لفظ «الفريضة» الذي لا وجود له في النص الأصلي كما أن

(1) المقدمة: 533 ط. التجارية. مصر.

(2) معالم: 147/3.

(3) المدونة: 81/1.

(4) التهذيب 7/ ط.

البراذعي حذف الأثر الذي أثبتته سحنون في هذا الكتاب وإن كان البراذعي لم يحذف كل الآثار في اختصاره بل أثبت كثيراً منها في أبواب شتى وهذا مثال آخر من كتاب النكاح: قال سحنون في (باب نكاح الأب ابنته البكر أو الشيب) قال: سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة وينحل بها فيقيم معها ثم يفارقها قبل أن يمسه فترجع إلى أبيها أهي في حال البكر في تزويجه إياها ثانية أم لا يزوجه أبوها إلا برضاها (فقال مالك): أما التي طالت إقامتها مع زوجها وشهدت مشاهد النساء فإن تلك لا يزوجه إلا برضاها وإن لم يصحبها زوجها، وأما إذا كان الشيء القريب فإني أرى له أن يزوجه قال فقلت لمالك فالسنة (قال): لا أرى له أن يزوجه وأرى السنة طول إقامة، مسألتك هكذا إذا أقرت بأنه لم يطأها وكان أمراً قريباً جاز نكاح الأب عليها لأنها تقول أنا بكر وتقر بأن صنيع الأب جائزاً عليها ولا يضرها ما قال الزوج من وطنها. وإن كانت قد طالت إقامتها فلا يزوجه إلا برضاها أقرت الوطأ أو لم تقر... (1).

اختصر البراذعي المسألة على النحو التالي: ومن زوج ابنته فدخل بها الزوج ثم فارقها قبل أن يمسه لم يكن لأبيها أن يزوجه كما يزوج البكر، وإن طالت إقامتها مع زوجها وشهدت مشاهد النساء وأرى السنة طول إقامة وإن كان أمراً قريباً فله أن يزوجه، وكذلك إن طلقت فأنكرت المسيس وادعاه الزوج نظراً إلى طول المدة وقربها (2).

والملاحظ أن البراذعي اختصر عبارات النص الأصلي في عبارات محدودة وحذف الأسئلة والاستفسار وكل ذلك في أسلوب واضح سهل مما يجعل التهذيب في متناول فهم عامة الناس.

نسخ التهذيب:

نجد في دار الكتب الوطنية بتونس ثلاثة نسخ كاملة عدد 5947 -

(1) المدونة 1/156.

(2) التهذيب 5/ظ.

5944، 6942 ونسخة رابعة غير تامة عددها 9189 ومنها نسخة بمكتبة
القرويين وعددها 320

ومنها نسخ بباريس ذكر منها بروكلمان نسختين.
وتوجد نسخ بالمغرب والقاهرة والإسكندرية.

ونسخ بالمكتبات الخاصة منها نسخة بمكتبة الشيخ محمد الشاذلي
النيفر رجّح أنّها تعود إلى القرن الثامن للهجرة وعددها بمكتبته 486 - (1).
ترتيب كتاب التهذيب:

ساير البراذعي في ترتيبه للكتاب ترتيباً، الأمهات الفقهية التي سبقته إلاّ
أنّه تصرّف في ترتيب بعض الأبواب فأخّر بعضها وقدّم البعض الآخر وأسقط
المكرر فلا نجد مسألة واحدة مذكورة في باين كما أسقط الرسوم ولم يذكر
كثيراً من الآثار وإلى هذا أشار المؤلف في مقدمته و «جعلت مسائلها على
الولاء حسبما هي في الأمهات إلا شيئاً يسيراً ربما قدمته أو أخرته واستقصيت
مسائل كل كتاب فيه خلا ما تكرر من مسائله أو ذكر منها في غيره فإنني تركته
مع الرسوم (2) وكثيراً من الآثار كراهة التطويل» . . . (3).

وقد قسم المصنف إلى مجموعة كتب وكل كتاب تتوالى المسائل دون
تبويب أو فصل ويظهر أن النسخة الأصلية التي خطها البراذعي هي على
هذا المنوال أيضاً قال ابن ناجي في شرحه على التهذيب قال بعضهم رأيت نسخة
بينها وبين فراغ المؤلف منها قريب عام وليس فيها أبواب (4) وقد اشتمل كتاب
التهذيب على مقدمة وخمسة وثمانين «كتاباً» أولها كتاب الطهارة وآخرها

(1) انظر تعليقات المطوي والبكوش في تحقيقهما لكتاب العمر لحسن حسني عبد
الوهاب ج2 ص651 حيث عددا نسخاً من كتاب التهذيب.

(2) قال البرزلي مراده بالرسم حذف الأسئلة وهو قول سحنون: رأيت إلى آخره
والاقتصار على الأجوبة: انظر شرح ابن ناجي على تهذيب المدونة: (9/2) عدد
5233. المكتبة الوطنية تونس.

(3) التهذيب (9/1): مخط: 6942.

(4) شرح ابن ناجي (9/2) عدد 5233.

كتاب الديّات. وفي مقدمة «التهذيب» أشار المؤلف إلى هدفه من وضع كتابه هذا والذي هو التيسير على طلبة الفقه حتى يحيطوا بمسائله من غير عناء كبير وذلك باختصار مسائل المدونة والمختلطة خاصّة دون غيرها «إذ هي أشرف ما أُلّف في الفقه من الدواوين واعتمدت فيها على الإيجاز والاختصار دون البسط والانتشار ليكون ذلك أدعى لنشاط الدارس وأسرع لفهمه⁽¹⁾ فكتاب «التهذيب» موسوعة فقهية هامة لكن ينقصها التنظيم المحكم والتبويب الدقيق الذي ييسر الاستفادة والمراجعة.

قيمة كتاب التهذيب وأثره في الفقه المالكي:

إن الغرض الذي حدده البرازعي في مقدمته للكتاب كاف لإبراز قيمة «التهذيب» فالفقه الإسلامي ثروة متسعة يصعب الإلمام بها إلا من طرف من أوتي قوّة في الحفظ، وهذه الناحية المستعصية أدركها البرازعي فاجتهد في تقديم مسائل الفقه بطريقة خاصّة تمكن الباحثين والطلبة من النفاذ إلى المسائل والإلمام بها دون عناء كبير.

ولا أدل على قيمة كتاب التهذيب من الشهرة الواسعة التي لقيها عبر القرون، فنادر أن نجد مؤرخاً للفقه المالكي يغفل عن ذكره وبيان أهميته، ومردّ هذه الشهرة وهذا الانتشار في نظري مرتبط بما امتاز به الكتاب من شمول واختصار ووضوح، إذ يجد فيه الفقيه أكثر مما استوعبته ذاكرته أما غير المختص فيفيده بمعلومات موجزة ولكنّها كافية.

ومن علامات شهرة التهذيب أن لفظ «المدونة» صار إذا أطلق قصد به «تهذيب البرازعي» وصار «عمدة أهل المغرب والأندلس في الفقه»⁽²⁾ وكذلك «أهل صقلية» حتى أن المناظرة في جميع بلدانها كانت بكتاب «التهذيب»⁽³⁾

(1) التهذيب 9/1: مخط 6942.

(2) المدارك: 3/708.

(3) الديباج: 112.

وكذلك الأمر في تونس من ذلك أن وفداً من علماء المغرب قدم تونس في عهد الدولة المرينية ودارت مناظرات علمية بينهم وبين علماء تونس الذين كان من جملتهم الشيخان ابن عبد السلام وابن عرفة ورغم حرص الوفد المغربي الزائر على الظهور في مظهر شيوخ المنقول بلا منازع فإن فقهاء تونس كان لهم موقفاً مشرفاً بفضل تمكنهم من مسائل كتاب «التهذيب»⁽¹⁾.

قال عياض: وقد ظهرت بركة هذا الكتاب على طلبة الفقه وتيمنوا بدرسه وحفظه وعليه معول أكثرهم بالمغرب والأندلس⁽²⁾ ويستطرد صاحب معالم الإيمان على كلام عياض قائلاً: يعني في زمانه وأما في زماننا فلا معول إلا عليه شرقاً وغرباً⁽³⁾ ويذكر ابن خلدون أن شيوخ العلم بإفريقية اعتمدوه وأخذوا به بعد ظهور كتاب جامع الأمهات لعمر بن الحاجب⁽⁴⁾. . . فهم مع ذلك يتعاهدون كتاب التهذيب. وكان ابن عرفة (م 805) قد درس كتاب التهذيب لتلميذه البرزلي (844) عدة مرات⁽⁵⁾ وذكر الأبي (م 828 هـ) إن «التهذيب» كان يدرس ثلاث مرات يومياً⁽⁶⁾، ومن علامات الاعتناء بالكتاب حفظه عن ظهر قلب من ذلك أن أبا عبدالله محمد بن عبدالله بن هلال المعروف بدينار (ت 795 أو 796 هـ)⁽⁷⁾ كان حافظاً لمسائل التهذيب فإذا قال شيخه ابن عرفة عند التدريس في مسألة جاءت في غير محلها أين هذه من المدونة؟ بادر الفقيه دينار إلى ذكر موضعها وذكر لفظها على الصواب⁽⁸⁾.

ومن مظاهر قيمة كتاب التهذيب ما سببه من حركية أثرت المكتبة

(1) راجع المقري: أزهار الرياض 28/3.

(2) المدارك 709/3.

(3) معالم: 147/3.

(4) انظر ترجمته في بغية الوعاة 323.

(5) المقدمة: 450 ط المكتبة التجارية.

(6) الرصاع: الفهرست: 84.

(7) الرصاع: الشرح: 55.

(8) معالم: 246/4.

الفقهية بمؤلفات قيمة على توالي القرون منها على سبيل الذكر لا على سبيل
الحصر

- شرح لابن محرز: عبد الرحمان بن محرز الإفرتي القيرواني
(م 405)⁽¹⁾.

- تهذيب الطالب: استدراك فيه عبد الحق الصقلي (م 466 هـ) على
تهذيب البراذعي (الديباج 274).

- شرح لأبي محمد عبدالله بن إسماعيل الإشبيلي (م 497 هـ)⁽²⁾.

- التهذيب على التهذيب لابن بصير (م 526).

- تعقيب على التهذيب لابن الحارث الإشبيلي (582 هـ)⁽³⁾.

- كفاية اللبيب في الشرح على التهذيب: مجهول المؤلف يوجد منه
السفر الثاني بخزانة القرويين⁽⁴⁾.

- تقييد على تهذيب المدونة: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الحق
المعروف بالصغير (م 719 هـ)⁽⁵⁾ ويوجد من هذا المخطوط نسخ بالمكتبة
الوطنية منها: عدد 6979 وعدد 889. كما توجد منه نسخ بالقرويين.

حاشية على تهذيب البراذعي لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عمر
الوانوغي التوزري (م 819 هـ)⁽⁶⁾ التونسي المالكي الملقب بنزيل الحرمين إذ
توفي مجاوراً بمكة المكرمة⁽⁷⁾ وقد أثنى القرافي على هذه الحاشية⁽⁸⁾ بينما
شكك محمد مخلوف صاحب كتاب شجرة النور الزكية في نسبتها لابن عبدالله

(1) معالم: 246/4.

(2) شجرة النور 110/1.

(3) ذيل كشف الظنون.

(4) تاريخ الفكر السامي 226/2.

(5) عدد المخط: 386 و 274.

(6) الديباج: 204.

(7) شجرة النور 243/1.

(8) نيل الابتهاج 286.

الوانوغي ومن المحتمل أن سبب احترازه راجع إلى الخلط بين صاحب الحاشية وبين معاصره أبو مهدي عيسى بن صالح الوانوغي (م 804 هـ) وقد نبه التنبكتي على أن أبا مهدي الوانوغي هو غير أبو عبيدالله شارح المدونة (أي التهذيب)⁽¹⁾ وقد وضع أبو مهدي تعليقا على المدونة⁽²⁾ وذكر التنبكتي أن أبا مهدي حج سنة 803 هـ ثم رجع إلى المغرب وبقي أبو عبدالله محمد بالحجاز⁽³⁾ والملاحظ أن ابن الأزرق (م 896 هـ) استشهد بقول لأبي مهدي الوانوغي استخرجه من تعليقه على المدونة⁽⁴⁾ وقد نص الشيخ عظم (م حوالي 1013) سبع مرات على حاشية الوانوغي في برنامجه⁽⁵⁾.

- شرح التهذيب لأبي الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي (839 هـ): يذكر أحمد بابا التنبكتي أن لابن ناجي شرح شتوى في أربعة أجزاء وشرح صيفي في جزئين⁽⁶⁾ وأخبر القرافي في توشيح الديباجي أنه اطلع على أصغر الشرحين⁽⁷⁾ ولقد ذكرنا سابقاً أن تهذيب البراذعي نال شهرة وانتشاراً ولا عزو أن يضع ابن ناجي شرحاً للتهذيب (الذي صار يطلق عليه: المدونة) وأن يكون شرحه أهم مؤلفات ابن ناجي - في نظره على الأقل - حيث نراه يحيل عليه كلما وجد نقصاً أو ثغرات في كتبه الأخرى⁽⁸⁾.

لقد امتاز شرحه بنفسه الطويل حيث يذكر في المعالم - (الذي يعد آخر كتبه) أنه يتمنى إتمام الشرح قبل وفاته. وهذا الشرح الذي يسمى أحياناً بالشرح الكبير يبدو أنه نتاج دروسه الشتوية. استهل ابن ناجي شرحه

(1) المصدر السابق.

(2) كفاية المحتاج: مخط عدد 14253 م الوطنية تونس 88/ب 89/أ.

(3) المصدر السابق 167/أ.

(4) نفس المصدر: 89/أ.

(5) بدائع السلك 646/2 ط عبد الكريم تونس 141/2 - 142: النشر بغداد.

(6) النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين عدد 1: 163.

(7) نيل الابتهاج: 223.

(8) توشيح: 72/أ.

بالتنصيب على موضوع كتابه الذي هو تعليق على مسائل المدونة الواردة في تهذيب البراذعي - ثم فسر رموزه المستعملة فمثلاً إذا قال: شيخنا فالمعني بذلك البرزلي. أما قوله: شيخنا أبو المهدي - فالمقصود به «الغبريني» - وما نسبته إليهما هو سماعه عنهما مشافهة وليس نقلاً عن كتب صنفها. أما قول ابن ناجي «بعض فضلاء أصحابنا» فالمراد أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القيرواني. وعندما يطلق عبارة «بعض شيوخنا» فيشير إلى الشيخ ابن عرفة وما يسنده إليه يكون غالباً نقلاً عن كتبه ويوجد من شرح ابن ناجي على التهذيب نسخ بالمكتبة الوطنية لتونس بعضها ناقص منها 1726 - 1842 - 126170...

الشرح الصغير عدد 5808 كاملة في حالة جيدة وعدد 18205 كما يوجد منه نسخ بخزانة القرويين - ومن الأكيد وجود نسخ أخرى لشرح ابن ناجي بتونس والمغرب وغيرها من المكتبات العامة أو الخاصة كالتي في مكتبة الشيخ أحمد المهدي النيفر⁽¹⁾ وعلى أية حال فإن نسخ تونس المتنوعة تمكننا من الحصول على نص كامل لشرح ابن ناجي⁽²⁾.

- روضة الغريب في شرح التهذيب: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق الحفيد (تميزاً له عن جدّه ابن مرزوق الخطيب (م 842 هـ)⁽³⁾ ذكر كتابه هذا البغدادي⁽⁴⁾ والتنبكتي⁽⁵⁾ الذي نص على أن كتابه لم يكمل.

- إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن وتحليل تقييد ابن عرفة لأبي عبدالله محمد بن أحمد العثماني المكناسي الأصل الفاسي

(1) معالم الإيمان: 119/3.

(2) النشرة العلمية عدد 121:1971/1.

(3) اعتمدت هذا الشرح كثيراً في تحقيق لتهذيب المدونة وقد ظهر لي نشر هذا الشرح فيه نفع كبير للفقهاء المالكي عامة وللعرف الإفريقي بصفة خاصة.

(4) أعلام الجزائر 141 - 143.

(5) إيضاح المكنون 592/1.

المعروف بابن غازي (م 918 أو 919)⁽¹⁾.

ذكر محمد مخلوف أن تكميل التقيد وتحليل التقيد كتابان على المدونة كمل به تقييد أبي الحسن الصغير وحلّ مشكلات ابن عرفة في مختصره. في ثلاثة أسفار⁽²⁾ توجد منه نسخ بالمكتبة الوطنية لتونس منها عدد 6424 وعدد 7565. ونسخة غير تامة بخزانة القرويين أن توالي الاعتناء «بالتهديب» عبر القرون يدل على المكانة التي يحظى بها والتي جعلت منه كتاباً أساسياً في المكتبة المالكية وكتاب التهذيب بالإضافة إلى قيمته الفقهية فهو ثري بفوائد لغوية ومعلومات حضارية وأدبية ولكن هذه الفوائد لا تحجب الهدف الأساسي من وضعه والذي هو تيسير الفقه.

من خلال ما تقدم يمكن أن تخرج بجملته حقائق أساسية منها:

- إن كتاب «التهذيب» أصل الفقه المالكي وحقق تواصل «السند العلمي» في فترة دقيقة مرّت بها إفريقية إذا كان المذهب فيه معرض لخطر الاندثار بسبب الغزو الشيعي للبلاد وما صحب ذلك من محن انصبت على فقهاء المالكية وكتب المذهب المالكي حيث صودرت وأحرقت.
- بفضل كتاب التهذيب امتد إشعاع المدرسة الفقهية القيروانية إلى البلدان الإسلامية الواقعة بالبحر الأبيض المتوسط.
- نشط كتاب التهذيب الحركة العلمية فاعتمده شيوخ العلم وأخذوا به وكتبوا حوله عدّة مصنفات على توالي القرون.
- كان لكتاب «التهذيب» دور في ربط المجد العلمي لمدينة القيروان بالازدهار العلمي الذي شهدته مدينة تونس فيما بعد.
- إن البراذعي فقيه متجذر في بيئته فهو نتاج صرف للمدرسة الفقهية القيروانية التي طبعت البلاد المغربية عامة بطابعها المميز.

الدكتور محمد البشير البوزيدي

(1) النيل 298.

(2) شجرة النور 276/1.

A propos du *Kitâb al-Radd'alâ al Shâfi'î* attribué à Muhammad Abû Bakr b. Muhammad b. al-Labbâd al - Qayrawâni (m. 333/944) et des réfutations de Shâfi'î chez les premiers Mâlikites

Eric CHAUMENT

Lorsque l'on m'a invité à participer au présent colloque-je profite de l'occasion pour en remercier qui de droit-, j'ai, très naïvement, proposé une communication s'intitulant «Le Développement de la Science des *Usûl al-Fiqh* chez les Mâlikites au Maghreb jusqu'à la fin du Vème S. de l'Hégire». Aujourd'hui, *de facto*, ma communication s'intitule plutôt «A propos du *Kitâb al-Radd 'alâ al-Shâ fi'â* attribué à Muhammad abû Bakr b. Muhammad b. al-Labbâd al-Qayrawâni (m. 333/944) et des réfutations de Shâfi'î chez les premiers Mâlikites». Deux thèmes qui, de prime abord, sont bien différents l'un de l'autre; en réalité, je ne pense pas qu'ils le soient; plus: il s'agit sans doute du *même* thème.

L'hypothèse que je tâcherai ici d'argumenter est en effet la suivante: la science des *usûl al-fiqh* en tant que doctrine digne de ce nom ne s'est développée chez les Mâlikites qu'à une date relativement tardive-chez des auteurs orientaux comme Muh. abû Bakr al-Abharâ (m.375/985 ou 395/1005), ibn al-Qassâr (m. 398/1007) et, surtout, Bâqillânî (m. 304/1013)- et cette naissance tardive est sans doute conséquente au développement des polémiques ayant opposé les savants-juristes et traditionnistes- proches de Mâlik à ceux qui se reconnaissaient plutôt dans les enseignements de Shâfi'î (il faudrait, je crois, se garder de parler, pour l'époque, de Mâlikites et de Shâfi'ites). En d'autres termes, je pense que la littérature «polémique» Mâlikite dirigée contre Shâfi'î (*soit les K. al-radd'alâ al-Shâfi'î* et, plus généralement, la littérature mâlikite des *ikhṭilafât*) -littérature «ancienne» on le verra-est au principe de la naissance des *usûl al-fiqh* chez les Mâlikites. L'idée est

très simple: qui dit polémique» (*Munâzara*) dit «argumentation» (*iḥtijâj*)-il faut pouvoir argumenter son point de vue face au contradicteur-et qui dit «argumentation» dit «argumentaire», c'est à-dire «princiologie» et «méthodologie», soit les deux volets de la science des *usûl al-fiqh* dont l'objet est d'établir, précisément, la valeur probante des preuves légales invoquées comme arguments à l'appui de tel ou tel point de doctrine. Je développerai quelque peu cette hypothèse à la fin de mon exposé.

I. La question de l'attribution du «K. al-raad'alâ al-Shâfi'î» : ibn al-Labbâd al-Qayrawânî (m. 333/944) ou Muh. b. 'abd Allâh b. 'Abd al-Hakam al - Miṣrî (m. 268/881).

Avant d'ent arriver là, je vous propose d'aborder d'un peu plus près le phénomène des «réfutations de Shâfi'î» dans les milieux mâlikites et tout d'abord d'étudier plus particulièrement le *Kitâb al-radd 'alâ al-Shâfi'î* édité en 1986 par le Dr. 'Abd al-Majîd b. Hamdihi, professeur à l'Université de la Zaytûnâ. Le Dr. 'Abd al-Majîd attribue ce texte que vous avez sans doute tous eu entre les mains au fameux juriste mâlikite kairouanais Abû Bakr Muhammad b. al-Labbâd (m. 333/944) qui fut, on le sait, l'un des maîtres du «petit Mâlik», ibn Abî Zayd al-Qayrawânî .

J'avoue pour ma part douter de l'attribution de ce *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* à abû Bakr Muhammad b. Muhammad b. al-Labbâd. Le manuscrit en question, conservé ici à Kairouan, est un *unicum* que les catalogues attribuaient à abû 'Uthmân Sa'â d b. Muhammad b. al-Haddâd (m. 302/914), l'un des maîtres d'ibn al-Labbâd, dont on sait, d'après al-Khushanî, qu'il est effectivement l'auteur d'un *Kitâb al-radd 'alâ al-Shâfi'î*. Néanmoins, la description de ce *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* â donné par al-Khushanî lui-même -un très petit *kitâb* de deux feuillets dont ibn al-Haddâd n'aurait pas même conservé d'exemplaire personnel- ne correspond absolument pas au contenu du manuscrit en question. Le Dr. 'Abd al-Majîd b. Hamdihi a donc eu raison, je crois, d'éliminer cette hypothèse. 'Abd al-Majîd b. Hamdihi explique par ailleurs pourquoi ce texte doit selon lui plutôt être attribué à ibn al-Labbâd: premièrement, plusieurs sections du texte sont introduites par un *qâla abû Bakr b. Muhammad* (soit le nom presque complet d'ibn

al-Labbâd), et, secondement - argument qu'il estime péremptoire-, la page de titre du manuscrit retrouvée par lui attribue expressément ce *kitâb* au même abû Bakr b. Muhammad (j'avoue que, d'expérience, ceci ne me paraît pas constituer une «preuve péremptoire»: je viens moi-même d'achever l'édition d'un texte d'*usûl al-fiqh* et, parmi les différents manuscrits que j'ai consultés, l'un était, à tort, attribué à un autre auteur).

Le problème, en l'occurrence, est qu'aucun biographe n'attribue de *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* à ibn al-Labbâd et cela me paraît poser un problème sérieux dans la mesure où ibn al-Labbâd était bien loin d'être une personnalité peu connue: si ce *Kitâb* est bien de lui, comment expliquer que malgré la renommée d'ibn al-Labbâd, les biographes le passent sous silence alors qu'ils citent ses autres Œuvres (soit le *K al-Tahâra*, le *K. 'isma al-nabîyîn* , le *K.fadâ'il mâlik b. Anas* et le *K. a-âthâr wa lfawâ'id*)?

Pour ma part, j'ai eu la puce à l'oreille en lisant le titre complet de l'ouvrage, soit *kitâb fîhi radd abî Bakr b. Muhammad 'alâ Muhammad b. Idrîs al-Shâfi'î fîmâ nâqada qawlihi wa fîmâ qâla bihi min al-tahdîd fî masâ'il qâlahâ khâlafa fîhâ al-kitâb wa al-sunna* qui, si je suppose que l'attribution est du copiste, *Kitâb fîhi radd 'alâ Muhammad b. Idrîs al Shâfi'î fîmâ nâqada qawlihi wa fîmâ qâla bihi min al-tahdîd fî masâ'il qâlahâ khâlafa fîhâ al-kitâb wa al-sunna*, titre qui, sous une forme «allongée», rappelle celui d'un autre ouvrage dont toujours d'après les biographes on sait l'existence, soit le *Kitâb al-radd 'alâ al-Shâfi'î fîmâ khâlafa fîhi al-Kithâb wa al-sunna* qui fait partie de l'Œuvre du célèbre Muhammad b. 'Abd Allâh b. 'Abd al-Hakam al - Mîsri (né en 182/798 et mort à 83 ans à Fustât en 268/881).

D'Où la question que je me suis posée: serait-il possible que ce *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* soit, en tout ou en partie, la réfutation écrite par Muhammad b. 'Abd Allâh b. 'Abd al-Hakam al-Misrî Dans ce cas, nous tiendrions là l'une des plus anciennes réfutations de Shâfi'î.

Un premier indice textuel m'a tout d'abord permis de ne pas

considérer cette hypothèse comme purement fantaisiste à la p. 79 de l'édition, introduisant la question controversée d'al tazûrj bi-sûra min al-qur'ân, on lit simplement qâla muhammad b. 'abd allâh b. 'abd al-hakam, soit, sans la moindre ambiguïté, le nom de notre auteur égyptien.

Second argument: on sait que l'un des principaux élèves du Muhammad b. 'Abd Allâh b. 'Abd al-Hakam fut abû Hâtim al-Râzî, célèbre auteur shâfi'ite d'al- ilal et d'al-jarh wa al-ta'dîl mort en 327/939. Mais abû Hâtim al-Râzî est aussi l'auteur d'un *Adâb al-Shâfi'î wa manâqibuhu* (édité par le Shaykh 'Abd al-Ghanî 'Abd al-Khâliq à Alep en Syrie). Or, sur bien des points, ce dernier ouvrage d'abû Kâtîm al-Râzî me paraît «répondre» à notre *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î*. Ainsi, par exemple, la question de l'accusation faite par Shâfi'î à Mâlik de s'être trompé à propos des noms de différents transmetteurs de traditions qu'il rapporte (*tashîf asmâ ba'd al-ruwât*) -accusation «grave» dans la mesure où c'est toute l'Œuvre de Mâlik comme *muhaddith* qui s'en trouve compromise-: l'auteur du *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* affirme que les erreurs constatées sont le fait de transmetteurs postérieurs à Mâlik et il accuse à son tour Shâfi'î de mauvaise foi dans la mesure, dit-il en substance, où Shâfi'î ayant lui-même fréquenté Mâlik, savait fort bien que Mâlik était incapable de commettre de telles erreurs. A quoi, le Shâfi'ite al-Râzî répond (p. 224-228) en reprenant les mêmes exemples et en s'appuyant sur l'autorité d'al-Muzanî que les erreurs en question doivent bel et bien être attribuées à Mâlik. De la même manière, on peut encore comparer par exemple le traitement de la question controversée d'al-yamîn ma'a al-shâhid dans le *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* (p. 78-79) et dans le *Adâb al-Shâfi'î wa manâqibuhu* (p. 167-169). De cette confrontation entre les deux textes, je tire au moins la conclusion suivante: la matière traitée dans le *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* reflète les tout premiers débats qui opposèrent partisans de Mâlik et partisans de Shâfi'î. Pour ma part, j'y vois de plus un indice supplémentaire à l'appui de l'hypothèse selon laquelle notre *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* pourrait fort bien avoir été rédigé par un auteur plus ancien qu'ibn al-Labbâd, soit, peut-être, Muhammad b. 'Abd Allâh b. 'Abd al-Hakam (mort je le

rapelle 63 ans avant ibn al-Labbâd). Si, par ailleurs, il devait s'avérer qu'ibn al-Labbâd en est bien l'auteur-ce que je ne pense pas-, on peut en tous les cas également conclure qu'il ne faisait pas là l'œuvre originale et qu'il avait sans doute largement puisé dans l'abondante littérature polémique anti-shâfi'ienne déjà existante.

Pour conclure sur ce point je dirai que lorsque l'on s'attaque à des questions aussi délicates que celle qui nous occupe ici, on reste largement, c'est certain, dans le domaine des conjectures et j'ai bien conscience de ne pas quitter ce terrain en proposant de retenir l'hypothèse suivante: tel que le *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* nous est parvenu, il est probablement exact que derrière le «Abû Bakr b. Muhammad» ou, le plus souvent, simplement «abû Bakr» dont mention est souvent faite dans le manuscrit il faut reconnaître ibn al-Labbâd (les *isnâd-s* des traditions citées en fournissent la preuve). Néanmoins, cela ne résoud pas vraiment la question de savoir qui est le véritable auteur de cet ouvrage et pour ma part, pour les raisons que je viens d'énumérer, il me semble possible que nous ayons en réalité affaire à une version sans doute remaniée du *Kitâb al-radd 'alâ al-Shâfi'î fîmâ khâlafa fîhi al-Kitâb wa al-Sunna* que tous les biographes -mâlikites autant que shâfi'ites (ces derniers avec effroi.)- attribuent à Muhammad b. 'Abd Allâh b. 'Abd al-Hakam. On s'expliquerait par ailleurs très facilement comment ibn al-Labbâd a pu avoir connaissance du texte de Muhammad b. 'Abd Allâh b. 'Abd al-Hakam: les rapports entre Fustât et Kairouan étaient très étroits et les savants comme les textes circulaient d'une ville à l'autre. Plus précisément, on sait qu'ibn al-Labbâd fut élève de l'Andalou Yahyâ b. 'Umar b. Yûsuf b. 'Amir (m. en 289/902 à Sousse) et que celui-ci, d'une part, fit le voyage en Egypte, et, d'autre part, est lui-même l'auteur d'un *Kitâb al-radd 'alâ al-Shâfi'î*. Ce dernier texte dont on conserve un manuscrit, également ici à Kairouan (je n'ai pas eu l'occasion de le consulter, ni, malheureusement, le travail le concernant de Muhammad abû al-Ajfân), mériterait assurément d'être édité et j'ai le sentiment qu'il pourrait nous en apprendre beaucoup à propos du texte qui nous a occupé ici.

II. La polémique anti-shâfi'ienne dans les milieux mâlikites et la

naissance des **usûl al-fiqh mâlikites**.

Comprendre pourquoi les Mâlikites s'en sont si vite et si virulamment pris à al-Shâfi'î (m., je vous le rappelle, en 204/819 en Egypte) nécessite que l'on rappelle tout d'abord quelles ont été les relations, ambiguës, de Shâfi'î avec Mâlik lui-même. Esprit résolument indépendant, toujours critique, et sans conteste extrêmement brillant, Shâfi'î s'est, vers l'âge de vingt ans, rendu à Médine pour étudier auprès de Mâlik dans lequel il ne cessera en réalité jamais de reconnaître son «Maître» (cf. *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, p. 9). Néanmoins, le cheminement intellectuel de Shâfi'î l'a, comme vous le savez, amené à développer une théorie légale qui, informée de part en part par le mot d'ordre *Retour à la preuve*, l'éloignait sur bien des points des enseignements de tous les juristes l'ayant précédé, Mâlik compris. Shâfi'î connaissait aussi bien les enseignements de Mâlik que ceux des continuateurs d'abû Hanîfa -il a fréquenté Shaybânî- et il paraît évident que ni les uns ni les autres ne le satisfaisaient pleinement.

Dans la pensée de Shâfi'î telle qu'elle s'exprime dans sa fameuse *Risâla*, l'une des choses qui devenait absolument illégitime était notamment le fait de se réclamer de l'autorité d'un Imâm (d'où, par exemple, sa critique de la valeur probante du *qawl al-wâhid min al-sahâba*) qui ne pouvait plus d'aucune manière se substituer à la seule autorité légitime en matière légale, soit l'autorité de la «preuve», du *dalîl*. De sorte qu'il n'y a en réalité aucune contradiction à voir Shâfi'î, d'une part, parler de Mâlik comme de son «Maître», et, d'autre part, écrire (ou dicter) un *K. ikhtilâf Mâlik wa al-Shâfi'î* où il critique ouvertement et vertement ce qu'il considère comme erroné chez Mâlik. C'est que, pour Sh., un «maître» reste un homme susceptible, comme tout *mujtahid* s'il l'est, de parfois se tromper.

Comment, d'autre part, les disciples de Mâlik ont-ils perçu Shâfi'î ? Positivement je pense comme un disciple, peut-être un peu trop indépendant, de Mâlik pendant la plus grande période de sa vie. Ainsi, lorsqu'à la fin de sa vie, il quitte Bagdad où il se trouvait alors et se fixe définitivement en Egypte -en 198/814-, c'est chez les fameux banû 'Abd al-Hakam, grande famille mâlikite de Fustât, qu'il trouve refuge.

Et c'est, dit-on, pour répondre au vœu de son père que Muhammad b. 'Abd Allah b. 'Abd al-Hakam dont nous avons déjà parlé deviendra l'étudiant et ensuite un disciple très proche de Shâfi'î avant de rompre avec lui (dans des circonstances difficiles à éclaircir). Ceci indique à l'évidence que Sh. était plutôt bien considéré auprès des Mâlikites de son temps et qu'il devait être perçu au moins comme un allié si pas franchement comme un des leurs.

Néanmoins, d'après la chronologie des Œuvres de Sh. établie par J. Schacht (cf. *Origins*, p. 329), c'est aussi en Egypte, entre 198/814 et 204/819, que Sh. entreprend son *K. ikhtilâf Mâlik wa l-Shâfi'î* (le texte que nous connaissons, admirablement analysé en son temps par R. Brunschvig, a été rédigé par al-Rabî' b. Sulaymân al-Murâdî, m. 270/884). Shâfi'î ne cache donc pas ses désaccords, parfois profonds et souvent de principe, avec son «maître» Mâlik et cela sur un ton qui surprend parfois tant il est violent et peu cordial (ainsi est-il question de «comble de l'ignorance» -*ghâya min al-jahl*- pour qualifier un argument mâlikite). Et puis rappelons aussi que c'est peut-être des suites d'une blessure lui ayant été infligée par un disciple égyptien de Mâlik que Sh. mourut (que le fait soit vrai ou non importe finalement assez peu, il est intéressant qu'il soit rapporté dans la mesure où il est très révélateur du climat de l'époque).

En bref, il semblerait que les rapports entre Shâfi'î et les disciples égyptiens de Mâlik se soient considérablement dégradés entre 814 et 819 et il me paraît peu douteux que le *K. ikhtilâf Mâlik wa l-Shâfi'î* n'y est pas étranger (de manière très significative, l'auteur du *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* parle de ce texte comme d'un *K. al-radd 'Alâ Mâlik*, ainsi, p. 72). En somme, après la mort de Shâfi'î et déjà sans doute durant la fin de la vie de Sh., les disciples de Mâlik et de Shâfi'î, de simples frères sont devenus des frères ennemis.

D'où la naissance et le développement exponentiel d'une littérature polémique anti-shâfi'ienne chez les Mâlikites dont les nombreux *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* sont sans conteste les textes les plus représentatifs. Il convient, je pense, de les envisager comme autant de «réponses» au *K. ikhtilâf Mâlik wa l-Shâfi'î*.

En parcourant les *Tabaqât de Muh. b. al-Hârith b. Asad al-Khushanî*, le *Tartîb al madârik du Qâd'î 'Iyâd* et le *Dîbâj* d'ibn Farhûn, j'ai pu constater, sous réserve d'inventaire plus exhaustif, que le plus ancien *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* est sans doute celui de Muh. b. Sahnûn (m. 256/870, soit 51 ans après la mort de Sh., cf. *Tartîb*, II, p. 104-16; *Dîbâj*, II, p. 169-73) qui inaugure toute une série d'autres Œuvres identiquement ou quasi-identiquement intitulées, rédigées par des Mâlikites. Voici cette liste telle que j'ai pu l'établir:

2. Hamâd b. Ishâq (m. 267/880), le frère d'Ismâîl al - Qâdî, écrit un *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* (cf. *Tartîb*, II, p. 181-2; *Dîbâj*, I, p. 341),

3. Muh. b. 'Abd Allâh b. 'Abd al-Hakam (m. 267/881) qui fut disciple de Sh. avant de réintégrer le Mâlikisme a écrit, on l'a vu, le *Kitâb al-radd 'alâ al-Shâfi'î fîmâ khâlafa fîhi al-Kitâb wa al-Sunna* dont je vous ai dit déjà que je pense qu'il est peut-être au principe du *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* attribué à ibn al-Labbâd (cf. *Dîbâj*, II, p. 163-5; *Tab. Kubrâ Subkâ*, II, p. 67-71),

4. Ismaîl I b. Ishâq al-Qâdî (m. 282/895) écrit un *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* (cf. *Dîbâj*, I, p. 282-90),

5. l'Andalou installé à Kairouan après un passage Yûsuf abû 'Amr al-Maghâmî (m. 288/901) a écrit un ouvrage en dix parties (*ajzâ'*) contre Sh. (cf. *Dîbâj*, II, p. 366).

6. Yahyâ b. 'Umar b. 'Amir (m. 289/902) déjà évoqué plus haut a écrit un *K. al-radd 'alâ al-Shâfi'î* (cf. *Dîbâj*, II, p. 3547).

7. Ahmad b. Marwân b. Muhammad (soit abû Bakr al-Mâlikî, al - Misrî m. 298/910), fit de même (cf., *Dîbâj*, I, p. 152-3),

8. ainsi que Sa'îd b. Muh. b. al-Haddâd (m. 302/914, cf. *Classes des Savants*, trad, Ben Cheneb, p. 234-8),

9. Bakr b. al-'Alâ al-Qushayrî (m. 344/955) a rédigé un *K. al-radd 'Alâ al-Shâfi'î fî wujûb al-salât 'alâ al-nabî* (cf., *Dîbâj*, I, p. 313-5),

10. Muh. abû Bakr al-Abharî (m. 395/1005) a écrit «une réfutation de ceux qui font à l'encontre de Mâlik» et un *K. al-radd 'alâ al-Muzanî* (cf. *Dîbâj*, II, p. 206-10),

11. Enfin, Ahmad b. abî Ya'lâ (m. 400/1009) clôt cette liste avec, également, un *K. al-radd 'alâ al-Sâfi'î* (cf. *Dîbâj*, I, p. 173).